بيان صادر عن وزارة شؤون المرأة
بمناسبة اليوم الدولي للمرأة في الدبلوماسية

المرأة الفلسطينية في الدبلوماسية: صوت الحق والعدالة في مواجهة الاحتلال
وتعزيز الحضور النسوي في صنع القرار الدولي

تحيي وزارة شؤون المرأة اليوم الدولي للمرأة في الدبلوماسية، الذي أقرته الأمم المتحدة في الرابع والعشرين من حزيران من كل عام، تأكيداً على أهمية المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء في العمل الدبلوماسي وصنع القرار الدولي، واعترافاً بالدور المحوري الذي تؤديه النساء في بناء السلام وتعزيز التعاون بين الشعوب والدفاع عن قيم العدالة وحقوق الإنسان.

وتأتي هذه المناسبة في ظل ظروف استثنائية يعيشها شعبنا الفلسطيني، في وقت تتصاعد فيه الانتهاكات الإسرائيلية بحق أبناء شعبنا، ولا سيما النساء والفتيات، وتتفاقم الأزمات الإنسانية الناجمة عن العدوان المستمر والاحتلال الاستعماري الاستيطاني وسياساته الممنهجة التي تستهدف الحقوق الوطنية والإنسانية للشعب الفلسطيني. وفي هذا السياق، تبرز أهمية الدبلوماسية الفلسطينية، بما فيها الدبلوماسية النسوية الفلسطينية، بوصفها أداة نضالية وسياسية وقانونية تسهم في إيصال صوت المرأة الفلسطينية ونقل معاناتها وصمودها إلى المحافل الدولية، وحشد التضامن العالمي، ومساءلة الاحتلال عن جرائمه وانتهاكاته المستمرة للقانون الدولي.

وتؤكد الوزارة أن تعزيز مشاركة النساء الفلسطينيات في العمل الدبلوماسي يشكل أحد المرتكزات الأساسية لأجندة المرأة والسلام والأمن، ويأتي انسجاماً مع الخطة الوطنية الثالثة لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 (2025-2027)، التي تؤكد أهمية مشاركة النساء في جهود الوقاية والحماية والإغاثة والتعافي وصنع القرار على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

وتؤكد وزارة شؤون المرأة أن المرأة الفلسطينية كانت وما زالت شريكاً أساسياً في النضال الوطني، وفي بناء المؤسسات الوطنية والدفاع عن الحقوق الفلسطينية على مختلف المستويات. كما استطاعت العديد من النساء الفلسطينيات ترسيخ حضورهن في العمل الدبلوماسي والسياسي والحقوقي، والإسهام في تمثيل فلسطين في المحافل الإقليمية والدولية، والدفاع عن قضايا شعبهن بكفاءة واقتدار، رغم التحديات المركبة التي يفرضها الاحتلال من جهة، واستمرار الفجوات الجندرية في مواقع صنع القرار من جهة أخرى.

وخلال السنوات الأخيرة، أسهمت الدبلوماسيات والخبيرات الفلسطينيات في تعزيز حضور فلسطين في آليات الأمم المتحدة ومنظومة حقوق الإنسان الدولية، وإيصال قضايا النساء

الفلسطينيات إلى المحافل الدولية، والدفاع عن حقوقهن في مواجهة الانتهاكات الجسيمة الناتجة عن الاحتلال والعدوان، بما عزز من مكانة القضية الفلسطينية على الأجندة الدولية.

كما لعبت النساء الفلسطينيات أدواراً متقدمة في جهود الرصد والتوثيق والمناصرة الدولية، بما يسهم في تعزيز المساءلة عن الانتهاكات المرتكبة بحق النساء والفتيات الفلسطينيات، وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب وفقاً للقانون الدولي.

وتشدد الوزارة على أن تعزيز مشاركة النساء في السلك الدبلوماسي ومؤسسات العالقات الخارجية ليس مجرد استحقاق يرتبط بالمساواة والعدالة الاجتماعية، بل يمثل ضرورة وطنية وتنموية تسهم في إثراء عملية صنع القرار، وتوسيع دائرة التمثيل، وإدماج وجهات النظر والخبرات المتنوعة في صياغة السياسات العامة. وقد أثبتت التجارب الدولية أن وجود النساء في مواقع القيادة والوساطة والتفاوض ينعكس إيجاباً على فرص تحقيق السلام المستدام وتعزيز الاستقرار والتنمية.

ورغم التقدم الذي يشهده العالم بدرجات متفاوتة في تمثيل النساء في المجال الدبلوماسي، فإن النساء ما زلن يواجهن تحديات بنيوية ومؤسسية تحد من وصولهن إلى المواقع القيادية العليا، بما في ذلك القوالب النمطية المرتبطة بالأدوار الجندرية، وعدم تكافؤ الفرص، والأعباء غير المتكافئة لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وضعف السياسات الداعمة للتوازن بين الحياة المهنية والأسرية، الأمر الذي يستدعي مواصلة الجهود الوطنية والدولية لإزالة هذه المعيقات وضمان بيئة عمل أكثر عدالة وشمولاً.

وفي السياق الفلسطيني، تؤكد الوزارة أن تعزيز حضور النساء في العمل الدبلوماسي يتطلب تبني سياسات وإجراءات عملية تضمن تكافؤ الفرص في التعيين والترقية والوصول إلى المواقع القيادية، وتوفير برامج متخصصة لبناء القدرات والمهارات الدبلوماسية والتفاوضية للنساء الشابات، وتشجيع مشاركتهن الفاعلة في المحافل الدولية ومنصات صنع القرار، بما ينسجم مع الالتزامات الوطنية والدولية لدولة فلسطين في مجال حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين.

كما تؤكد الوزارة أهمية تبني مقاربة الدبلوماسية النسوية الفلسطينية القائمة على مبادئ العدالة وحقوق الإنسان والقانون الدولي، وتعزيز مشاركة النساء في جهود منع النزاعات وبناء السلام والتعافي وإعادة الإعمار. وفي الحالة الفلسطينية، تكتسب هذه المقاربة أهمية مضاعفة في ظل الحاجة الملحة لضمان مشاركة النساء في جميع الجهود السياسية والدبلوماسية والقانونية الرامية إلى إنهاء الاحتلال وتحقيق العدالة للشعب الفلسطيني.

وتولي الوزارة اهتماماً خاصاً بإبراز أصوات النساء والفتيات الفلسطينيات في المحافل الدولية، خاصة في ظل ما يتعرضن له من انتهاكات متواصلة تشمل القتل والإصابة والتهجير القسري والفقر وتقييد الحركة والحرمان من الخدمات الأساسية. ويشكل نقل هذه الرواية الإنسانية والحقوقية إلى العالم جزءاً أساسياً من الجهد الدبلوماسي الفلسطيني، ويؤكد أن النساء

الفلسطينيات لسن مجرد ضحايا للانتهاكات، بل فاعلات أساسيات في الصمود والمقاومة المجتمعية وبناء مستقبل أكثر عدالة وكرامة.

وفي هذا السياق، تؤكد الوزارة أهمية البناء على القرارات الدولية ذات الصلة بحقوق المرأة الفلسطينية، بما في ذلك قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن حالة المرأة الفلسطينية ومساعدتهاECOSOC L.28 ، باعتباره مرجعية دولية مهمة تؤكد مسؤولية المجتمع الدولي في حماية حقوق النساء الفلسطينيات ومساءلة الاحتلال عن الانتهاكات المرتكبة بحقهن.

وتواصل وزارة شؤون المرأة العمل بالشراكة مع وزارة الخارجية والمغتربين ومختلف الشركاء الوطنيين والدوليين من أجل تعزيز حضور قضايا المرأة الفلسطينية في الأجندات الدولية والإقليمية، وضمان إدماج منظور النوع الاجتماعي في الجهود الدبلوماسية والسياسية والقانونية ذات الصلة بفلسطين.

وفي هذه المناسبة، تدعو وزارة شؤون المرأة المجتمع الدولي ومؤسساته الأممية والحقوقية إلى مضاعفة الجهود لضمان حماية النساء والفتيات الفلسطينيات، ومحاسبة الاحتلال الإسرائيلي على انتهاكاته الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والعمل الجاد لإنهاء الاحتلال وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة.

كما تدعو الوزارة جميع المؤسسات الوطنية إلى مواصلة العمل المشترك من أجل تعزيز مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، بما في ذلك السلك الدبلوماسي والمؤسسات السياسية والقيادية، باعتبار ذلك شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية وتعزيز الديمقراطية وبناء مجتمع قائم على المساواة واحترام حقوق الإنسان.

وتجدد وزارة شؤون المرأة التزامها بمواصلة العمل مع مختلف الشركاء الوطنيين والدوليين لتعزيز المشاركة المتكافئة للنساء في مواقع القيادة وصنع القرار، ودعم حضورهن في العمل الدبلوماسي والسياسي والقانوني، بما ينسجم مع أولويات دولة فلسطين وأجندة المرأة والسلام والأمن. كما تؤكد الوزارة مواصلة جهودها لإيصال صوت النساء الفلسطينيات إلى المحافل الدولية، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات الواقعة بحقهن، والدفاع عن حقوقهن في الحرية والكرامة والعدالة والمساواة، باعتبار المرأة الفلسطينية شريكاً أساسياً في النضال الوطني وبناء الدولة وتحقيق السلام العادل والدائم.